المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 21-05-2006 العـــدد : 1371
الصفحـات : 28 المسلسل : 29

موضوع الغلاف

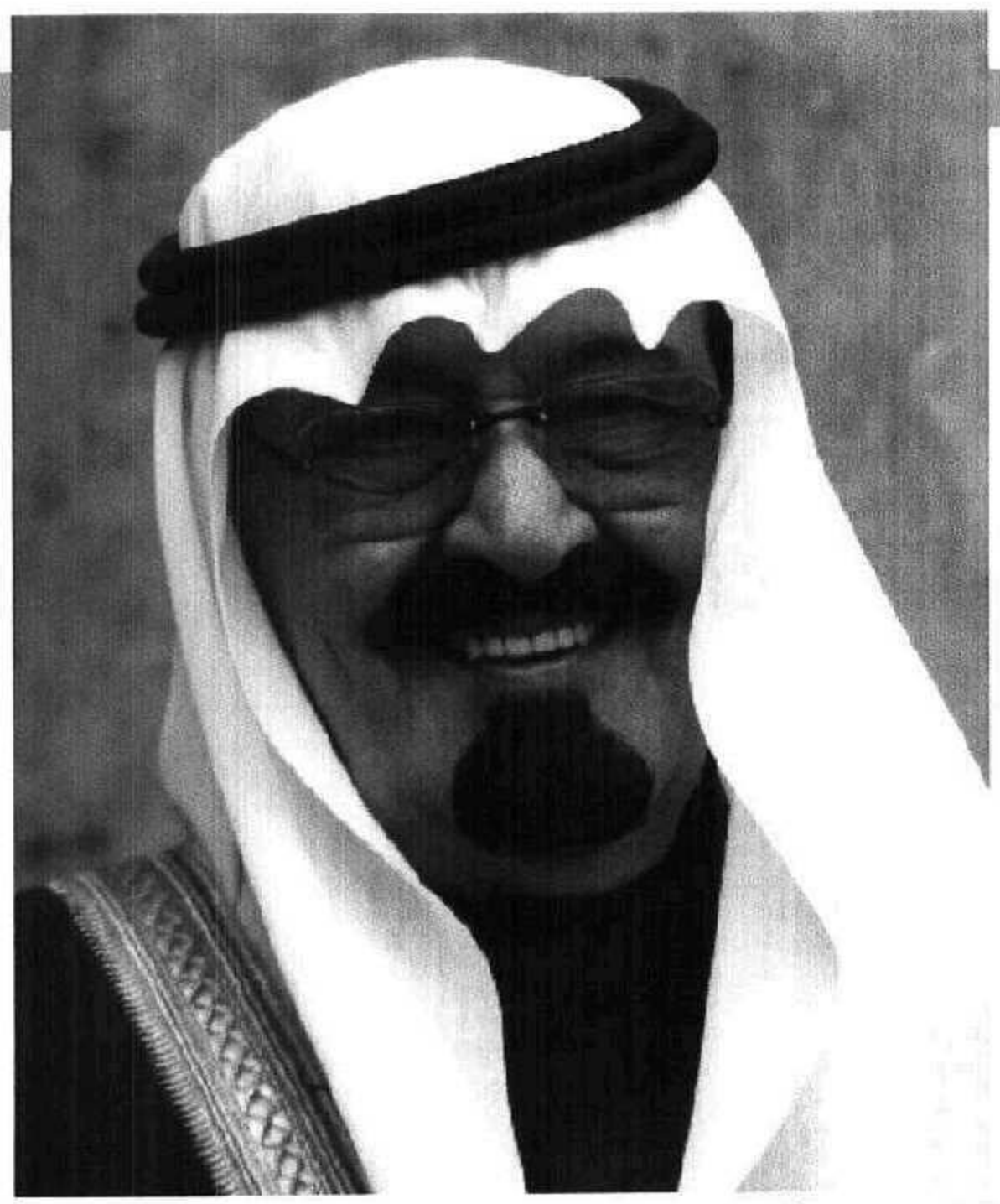

كلمة خادم الحرمين الشريفين

■ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أن المملكة تحرص على أن تكون سياستها مدروسة الاثار والنتائج حاضرا ومستقبلا ،فلا نرهن مستقبل أجيالنا لرغد الجيل الحاضر، كما لا نحمل الجيل الحالي المعاناة لرغد الأجيال القادمة، فنحن نعمل بتوازن بين الحاضر والمستقبل ولرغد أجيال الحاضر والمستقبل». جاء ذلك في الكلمة التي وجهها لندوة «بناء المستقبل» التي افتتحت في فندق الفيصلية في الرياض، والقاها نيابة عن الملك، الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية. وفيما يلي نص الكلمة:

أرحب بكم جميعا وأشكر للجهات المنظمة وبالتعاون مع مؤسسة يورومني جهودها في الإعداد والترتيب لهذا المؤتمر وحسن اختيار موضوعه. فبناء المستقبل هدف كل أمة إذ لا مكان لأمة لا تهتم ببناء مستقبلها.

الحضور الكريم: نحن شعب مؤمن بربه وهذ الإيمان يدفعنا لنعمل ليومنا ولغدنا. ففي الوقت الذي نجني فيه ثمار ما غرسه الآباء والأجداد مطلوب منا ان نغرس ليجنى أبناؤنا وأحفادنا. إن بناء المستقبل يبدأ من الحاضر، وما نرغب أن يكون عليه مستقبلنا مرتبط بعد توفيق الله بما نتخذه اليوم من سياسات.

من هنا نحرص في المملكة على أن تكون سياساتنا مدروسة الأثار والنتائج حاضرا ومستقبلا فلا نرهن مستقبل أجيالنا لرغد الجيل الحاضر، كما لا نحمل الجيل الحالي المعاناة لرغد الأجيال القادمة فنحن نعمل بتوازن بين الحاضر والمستقبل ولرغد أجيال الحاضر والمستقبل.

الحضور الكريم: كان أداء اقتصادنا خلال العام الماضي جيدا، إذ نما الاقتصاد بمعدل حقيقي تجاوز ستة ونصف في المائة وبشكل خاص كان أداء القطاع الخاص متميزا حيث نما بنحو 7 في المائة وحققت الميزانية الحكومية فائضا كبيرا، وقد تم ذلك بفضل الله ثم نتيجة لتحسن الإيرادات النفطية كما بدأنا نجني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي ونتوقع استمرار الأداء الاقتصادي الجيد.

واستمرارا في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني وتنويعه فقد تم خلال العام الماضي الموافقة على العديد من الأنظمة والإجراءات التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية ومنها الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات ونظام العمل ونظام الكهرباء وتشكيل مجلس لحماية المنافسة العادلة.

وفي هذا السياق جاءت توجيهاتنا في العامين الماضيين بتخصيص فائض الميزانية لتمويل مشاريع حيوية للتنمية ولرفاه مواطنينا في قطاعات (النقل والصحة والتعليم والتدريب والمياه) وكذلك لتعزيز رؤوس اموال صناديق التنمية العقارية والصناعية وبنك التسليف السعودي، وما تبقى وجه لتسديد جزء من الدين العام الذي سنواصل جهودنا لخفضه حتى يصل الى المستويات المقبولة اقتصاديا وبما لا يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية ولا يرهن مستقبل أجيالنا القادمة.

اننا نولي الاستثمار في البنية الأساسية الاهتمام الذي تستحقه باعتبارها العوامل الضرورية للنمو والتنمية حاضرا ومستقبلا كما سنستمر وبشكل خاص بالاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري، فالثروة الحقيقية لأي أمة هي أبناؤها وذلك بالتركيز على التعليم والتدريب خاصة التخصصات والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد.

كما تكللت ولله الحمد جهودنا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنجاح ونتطلع إلى أن تكون هذه العضوية عاملا يسهم في تطوير اقتصادنا وان نكون عضوا فاعلا في صياغة قواعد النظام التجاري الدولي بالتعاون مع أعضاء المنظمة الأخرين. ومما يبعث على الرضا أن الالتزامات التي التزمت بها بلادنا جاءت متوافقة مع أوضاعنا الاقتصادية وغير متعارضة مع قيمنا ومبادئنا.

الحضور الكريم

على الرغم مما حققته بلادنا خلال الثلاثة عقود الماضية من تنمية بشرية ومادية متميزة قياسا بالفترة الزمنية إلا أن طموحاتنا وطموحات مواطنينا تتجاوز ذلك. ولذلك نعمل على بناء اقتصادنا ليكون اقتصادا متنوعا ومزدهرا ورائدا اقليميا ودوليا يحقق تطلعات المواطنين بعد أفضل.

ونحن على وعي وادراك للتحديات التي تواجه اقتصادنا ومنها تطوير الموارد البشرية وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادنا وتطوير المؤسسات والإدارة وتوفير فرص العمل المجزية لراغبي العمل من المواطنين، والاستخدام الأمثل لقوة العمل الوطنية وتحقيق التنمية الموازنة بين المناطق وحفز النمو في المناطق الأقل نموا وبما ينسجم مع ميزاتها النسبية وتوفير بيئة محفزة وجاذبة للاستثمار.

الحضور الكريم: إن مواجهة هذه التحديات تتطلب منا العمل المتواصل لاستكمال بناء مقومات التنمية المستدامة واستمرار منهجنا في الإصلاح الاقتصادي وذلك بالتطوير المؤسسي والإداري في القطاع الحكومي وتعزيز شفافية العمل والإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار واتباع سياسات مالية ونقدية داعمة للنمو مع المحافظة على استقرار الأسعار وتطوير السوق المالية لتكون وسيلة فاعلة في توسيع وتنويع مجالات الاستثمار وتعزيز الشفافية والعدالة والحماية للمتعاملين فيها.

وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي سيتم إنشاء مركز مالي متطور في مدينة الرياض يضم المؤسسات المالية العاملة في القطاع مع استمرار مراجعة هيكلة القطاع وأطره التنظيمية من أجل التطوير المستمر المتوافق مع حاجات الاقتصاد المحلي وتعزيزا لقدراته التنافسية إقليميا ودوليا والاستمرار كذلك بتشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص واستكمال الاطر التنظيمية والرقابية اللازمة لذلك.

كما أننا مستمرون في الانفتاح الاقتصادي وتعزيز التفاعل البناء مع العالم الخارجي بما يخدم مصالح بلادنا ويعزز وجودها على الساحة الدولية.

وفي الختام أتمنى لمؤتمركم النجاح مطلعا إلى ما سيخرج به من توصيات ومقترحات بناءة ■

نحرص في المملكة على أن تكون سياساتنا مدروسة الآثار والنتائج حاضرا ومستقبلا فلا نرهن مستقبل أجيالنا لرغد الجيل الحاضر.. كما لا نحمل الجيل الحالي المعاناة لرغد الأجيال القادمة

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 21-05-2006 العـــدد : 1371
الصفحـات : 29 المسلسل : 29

خبراء سعوديون: المركز سيسهم في رسم السياسة المالية والاقتصادية المستقبلية

محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ: خمس مدن على غرار مدينة الملك عبد الله

■ محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ، قال في حديث لوسائل الاعلام: ان الهيئة اختارت ثلاثة قطاعات استراتيجية تركز على جذب الاستثمارات اليها وهي قطاعات الطاقة و لنقل، و لصناعات القائمة على المعرفة. وتحتاج هذه القطاعات إلى استثمارات تقدر بـ 500 مليار دولار خلال الـ 20 سنة المقبلة منها 300 مليار دولار لقطاع الطاقة، و100 مليار دولار لصطاع النقل و100 مليار دولار لقطاع الصناعات القائمة على المعرفة.

كما انه وفي سياق تحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام وتوزيع الاستثمارات بشكل متوازن على مناطق المملكة المختلفة، قامت الهيئة العامة للاستثمار بدراسة نماذج ناجحة لمدن اقتصادية متكاملة على المستوى العالمي مثل المدن الاقتصادية في سنغافورة وأيرلندا وماليزيا وتوصلت الهيئة إلى أن إنشاء مدن اقتصادية متكاملة بتمويل من القطاع الخاص هو احدى السبل المثلى لجذب استثمارات ضخمه محلية واجنبية للمناطق المختلفة.

واستعرض الدباغ المناشط الاقتصادية في السعودية مشيرا الى أن مدينة الجبيل الصناعية . على سبيل المثال . استقطبت نحو 50 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي وفدت إلى المملكة والتي شاركت في مشاريع تجاوز إجمالي تمويلها 47 مليار دولار.

وأوضح أنه تم اختيار خمسة مواقع في المملكة في الوسط والشمال والجنوب والغرب والشرق لتكون منظومة مدن اقتصادية متكاملة تشكل بدورها نقاط انطلاق لصناعات تصديريه للأسواق العالمية، وبدأ تفعيل هذا التوجه بتدشين مشروع مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

ان تجربة المملكة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والمشتركة وبحسب الدباغ لم تكن وليدة اليوم بل بدأت منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز، وذلك مع بداية مرحلة التنقيب عن النفط.

وكانت المملكة من أوائل دول المنطقة التي أصدرت نظاماً خاصاً بالاستثمار الأجنبي، مشيراً إلى ن السعودية بذلت في السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة لتشجيع الاستثمارات المحليه والمشتركة والأجنبية في ظل السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده، وان برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تبنته القيادة الحكيمة سيساعد بمشيئة الله على زيادة الاستفادة من الموارد التي حباها الله لبلادنا، وما يتوافر فيها من إمكانات اقتصادية ومزايا نسبية ■

الخراشي: الاستثمار في مركز الملك عبد الله يستهدف تعزيز حقوق المتقاعدين

■ محمد بن عبد الله الخراشي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد في حديث خاص لـ «المجلة» قال ان استثمار المؤسسة في مشروع مركز الملك عبد الله المالي يأتي انسجاما مع هذه السياسة.

موضحا ان المؤسسة تملك تطوير كامل المشروع وإتاحة الفرصة لهيئة سوق المال والجهات الحكومية الأخرى مثل مؤسسة النقد، كذلك الشركات ذات العلاقة كالتأمين والبنوك والخدمات المالية، للحصول على مواقع مناسبة لها مجهزة بأحدث المستويات العالمية.

وقال الخراشي ان المؤسسة بدأت بالفعل في اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك وتتوقع المؤسسه أن يخلق هذا المشروع بيئه عمل

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 21-05-2006 العـــدد : 1371
الصفحـات : 30 المسلسل : 29

مطشر المرشد:
السعودية أكبر منتج للنفط عالميا وليس لديها بورصة للنفط

عالية الجودة ومناسبة لجذب الشرس الاستثمارية الجيدة.

كما أن المركز يعد من الاستثمارات الرائدة التي تقوم بها المؤسسه من حيث دوره في الاقتصاد الكلي للسعودية أو من جهة كونه مشروعا يعد بعائدات جيدة على المؤسسة.

وأضاف أن المؤسسة راعت أن يفي المشروع بكافة المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين والوساطة المالية إلى جانب الكليات الاقتصادية والتدريبية ومرافق العمل المالي، حيث لفت إلى انه من المنتظر أن تتقدم العديد من الجهات المالية لحجز مواقعها فيه.

وبين أن المركز سيكون مهيأ من حيث البنية التحتية إذ أشار إلى أن الجهات المستفيدة ستجد بنية تحتية متكاملة على أرقى المستويات والمعايير العالمية.

وحول العائدات من المشروع لم يحدد الخراشي مبلغا في الوقت الحالي كون الدراسات لا تزال في بدايتها لكن أكد أن العائد سيكون جيدا ومجزيا للاستثمار في المشروع الذي توقع أن تكون تكلفته عالية بحكم التجهيزات التي سيتطلبها.

ولفت إلى أن التكلفة الحالية كانت في شراء الموقع حيث دفع 900 مليون ريال قيمة لأرض المشروع التي تمتد على 1.6 مليون متر مربع.

واضاف الخراشي أن مؤسسة التقاعد تفضل دخول المشاريع التي تعود على الاقتصاد الوطني بالنفع والتي منها مشروع الملك عبد الله المالي إذ أن المشروع يساهم في تنويع الاقتصاد السعودي الى جانب انه يستقطب استثمارات اجنبية ضخمة إضافة إلى انه يوجد العديد من فرص العمل للمواطنين ويساعد في تنامي الطلب على السلع والمواد الخام المنتجة محليا ما يجعله مشروعا حيويا ومهما يضاف إلى لاستثمارات المتنوعة للمؤسسة مثل إسكان الحجاج في منى المنتظر أن يدخل حيز العمل في حج العام المقبل إلى جانب مدينة المعرفة ومشروع عملاق ينوق مشروع مركز الملك عبد الله المالي سيقام في جدة في ابحر ولتوقع مؤسسة التقاعد إقامته على مساحة تزيد على 2.5 مليون متر مربع.

وبخصوص الكفاءات المطلوبة لأشغال المركز قال: ان المركز عبارة عن مدينة مالية ضخمة تحتاج الى شركة ذات كفاءة عالية لإدارتها وان المؤسسة حاليا تعكف على انشاء مثل هذه الشركة لإدارة المشروع وتوفير الكوادر المؤهلة لذلك وكافة التجهيزات المساعدة.

وبين أن خطط الاستثمار التي تقوم بها مؤسسة التقاعد نجحت من خلال الدعم الذي تقدمه الحكومة السعودية لها حيث ينتظر من المشاريع المقامة أو التي في طور التأسيس أن تساهم في تنمية مداخيلات المؤسسة بما يعود بالنفع على المتقاعدين من خلال الإفادة من المناخ الاستثماري في السعودية ولهذا فإن المؤسسة حاليا تركز بشكل كبير على مزيد من الاستثمارات في داخل السعودية التي كما أوضح الخراشي مليئة بالفرص الاستثمارية الواعدة والتي يتوقع لها مردود مالي كبير.

■ حول المتايبس المالية التي يعتزم مركز الملك عبد الله المالي تنفيذها في السوق المالية بين الخبير الاقتصادي المصرفي مطشر المرشد أن هذه المقاييس هي المعمول بها عالميا حيث ان الأسواق المالية في دول العالم توجد بها بورصات تجتمع فيها شركات الوساطة والبنوك وصالات للمتعاملين إضافه إلى احتياجات البنية التحتية لتشغيل البورصة والسوق السعودية كانت تفتقد إلى وجود البورصة حيث انها كانت مقتصره على الجهة التشريعية والرقابية.

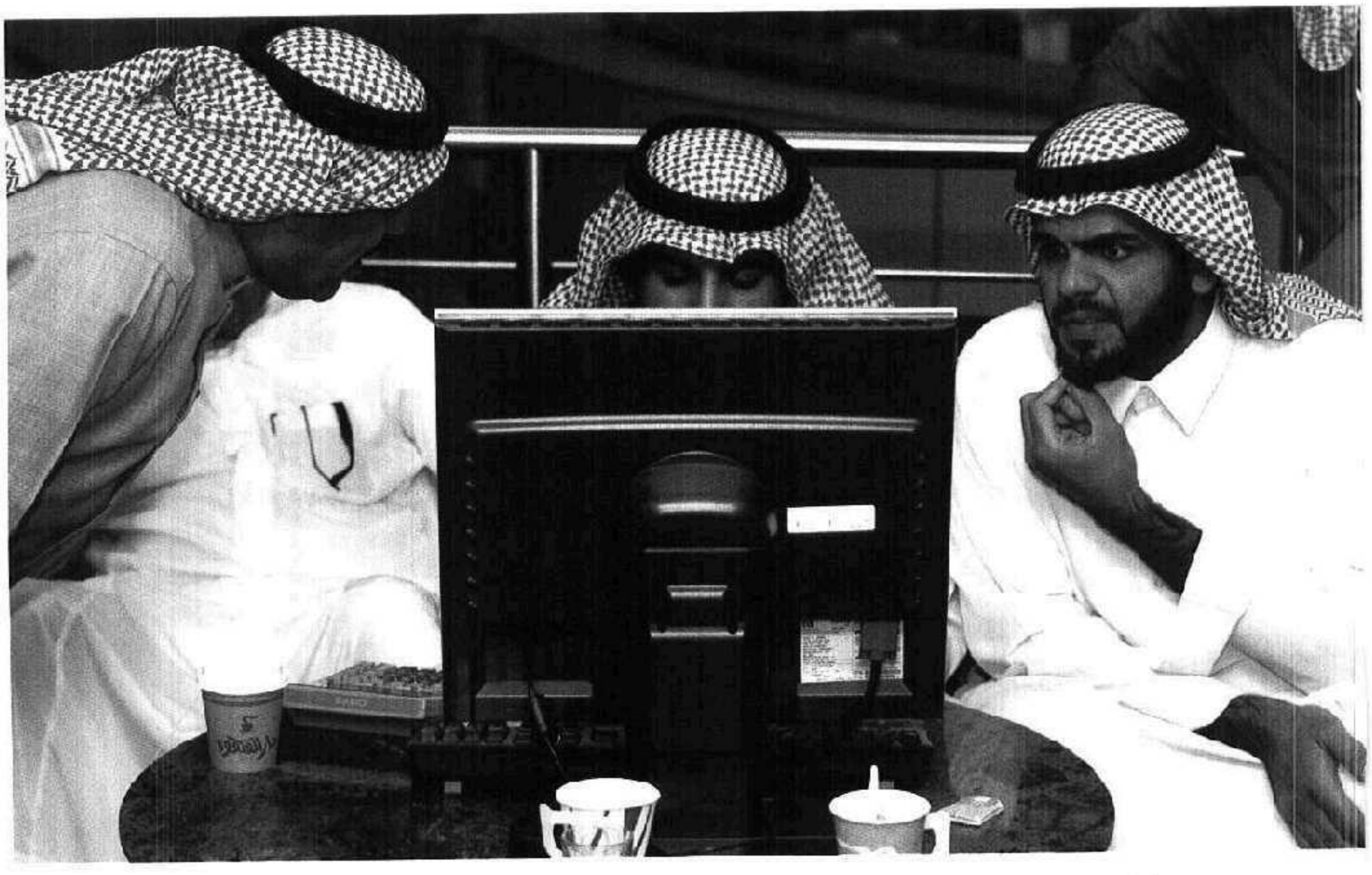

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 21-05-2006 العـــدد : 1371
الصفحـات : 31 المسلسل : 29

وحول توقعاته لإسهام المركز في تنويع الاستثمارات والمداخيل الوطنية وإيجاد بورصات أخرى مماثلة للأسهم لفت المرشد إلى أن الهدف ليس فقط إيجاد المباني بل المأمول يتعدى ذلك إلى إيجاد التشريعات والتشجيع على تطوير منتجات جديدة يطمح إليها المستثمر. فالسعودية اكبر منتج للنفط عالميا وليس لديها بورصة للنفط أو مشتقاتها تباع فيها العقود الآجلة وغيرها. وأضاف أن السعودية بحاجة إلى مثل هذه البورصة وان يكون لها مؤشر إلى جانب بورصات أخرى تهتم بالسلع والخدمات.

وشدد على انه من مصلحة السعودية أن يكون فيها مثل هذه البورصات التى تفتح الباب أمام المستثمر للمشاركة فيها متوقعا أن يدعم مركز الملك عبد الله هذا التوجه.

وطالب المرشد أن يكون تنفيذ مركز الملك عبد الله تنفيذا أمثل بسبب أنه مشروع طموح إلى جانب الانتباه إلى أن أفكار ورؤى يجب أن تتماشى مع الاحتياجات وأن تكون مفيدة.

وعن التوقعات التي تشير إلى أن المركز سيسهم في دعم المناطق النائية التي تحتوي على فرص استثمارية واعدة مثل التعدين في شمال السعودية أو السياحة في الجنوب، بين المرشد أن المركز يأتي من رحم التنمية الشاملة التي ينادي بها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده حيث ان التسهيلات التي تعطيها الدولة في هذا الاتجاه واضحة خصوصا في المناطق النائية.

وأضاف أن المركز المالي سيدعم هذا التوجه حيث ان المركز الرئيسي سيكون في الرياض من خلال البورصات الموجودة فيه بينما ترتبط من خلال وسائل التقنية مع فروعها التي ستكون في المناطق التي يراد تنميتها ما سيسهل على الجميع الإفادة من حركة القطاع المالي السعودي.

وأكد أن الهدف ليس المبنى، لكن الهدف الحقيقي تواصل المواطنين في القرى والهجر من خلال التقنية مع مركز الملك عبد الله المالي الذي يفتح آفاقا استثمارية محليا وعالميا. وشدد على أن المركز سيسهم في المشاركة في رسم السياسة المالية والاقتصادية المستقبلية للسعودية خصوصا ان عقليات متميزة في المجال المالي والاقتصادي ستتولى إدارة مركز الملك عبد الله المالي.

وحول الكوادر البشرية التي ستتولى العمل في المركز وتجهيزها من ناحية النوعية والكم بين المرشد أن النشاط الأساسي سيكون في البورصات والأسواق المالية والعقود الآجلة وعقود الخيارات التي تعتبر من الأنشطة الجديدة لكن في المقابل هناك كوادر في المصارف السعودية تتمتع بخبرة ودراية جيدة لكن تبقى نقطة مهمة فالعدد الحالي من الكوادر قليل مقارنة بالكثافة السكانية.

ولتلافي النقص شدد المرشد على ضرورة تدريب المزيد من الشباب وفتح المجال أمام العديد من المصارف المحلية والعالمية ومحاولة الإفادة من الخبرات المصرفية الدولية في مجال التدريب لما له من دور في رفع مستوى المعرفة حيث تمنى أن لا ينتهي العمل بإنشاء المركز إلا وهناك كوادر كافية لإدارة العمل فيه.

أما ما يخص مساهمة المركز في تنمية المعرفة لدى المتعاملين في أدوات الاستثمار ومخاطرها فلفت المرشد إلى أن الاحتكاك بالمستثمرين الأجانب وبيوت الخبرة سيؤدي إلى انتشار المعرفة والخبرة إلى جانب أن الجهات المشرفة على السوق المالية والجهات المعنية تعكف منذ فترة على توعية المستثمرين ■